أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

افتتاح معرض اربيل الدولي السابع بحضور ٨٥٠ شركة عالمية من ٢٥ دولة

□ بغداد- اربيل / متابعة المدى الاقتصادي

بارزاني يفتتح المعرض (المدى)

افتتح رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني أمس معرض أربيل الدولي السابع بمشاركة ٨٥٠ شركة من ٢٥ دولة.

وقال المشرف على المعرض عبدالله احمد، "إن حكومة الإقليم تولي أهمية كبيرة بافتتاح هذه المعارض، بهدف مشاركة أكبر عدد من الشركات العالمية وللاطلاع على الأوضاع الراهنة بالإقليم".

وأضاف احمد: أن أهم مميزات المعرض لهذا العام هي المساحات الشاسعة التي حجزتها الدول المشاركة والتي تصل إلى ١٩ ألف متر مربع داخلي و ٤ آلاف خارجي، مؤكدا استمرار دعم حكومة الإقليم في إقامة العديد من المعارض لتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار في الإقليم ولتبادل الخبرات بين الشركات المحلية والعالمية وتابع احمد: أن الشركات المشاركة تنتمي إلى ٢٥ دولة من ألمانيا وايرلندا ومصر والأردن ولبنان وتركيا وإيران وبريطانيا بالإضافة إلى شركات من دول اخرى ومن المقرر ان يستمر اربعة ايام".

إلى ذلك قال ممثل شركة ifp المشرفة على المعرض "لقد عملت شركتنا على تنظيم معرض أربيل الدولي منذ ٢٠٠٧ في اقليم كردستان لإغراض الاستثمار والبناء والتقدم وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار في الإقليم الذي يعتبر بوابة للسوق العراقية".

وأضاف: أن شركتنا بذلت جهودا كبيرة من اجل إشراك أكبر عدد من الشركات العالمية في هذا المعرض الدولي المخصص للمواد الكهربائية ومتطلبات الإعمار والإنشاء والتعليم، وأشار إلى أن هناك شركات تشارك للمرة الاولى في المعرض، بالإضافة إلى مشاركة خمس دول للمرة الأولى، وهذا دليل واضح على نجاح معارض أربيل من ناحية استقطاب الشركات العالمية.

من جانبه قال وزير تجارة وصناعة الإقليم سنان الجلبي بحسب (آكانيوز) "من المتوقع أن يتم إبرام عدد من اتفاقيات التعاون بين الشركات الأجنبية والمحلية المشاركة في معرض أربيل، على مدى أربعة أيام، ونترقب ان تقرر عشرات الشركات الاجنبية الأخرى، العمل بشكل دائم في اقليم كردستان"

كما اوضح مدير قسم العلاقات في دليل الصفحات الصفراء العراقية حيدر محمد كاظم: "ان هذا المعرض يمثل اكبر تجمع عراقي ودولي في المنطقة والذي يتضمن كل الاختصاصات وان مشاركتنا في المعرض فرصة للتعرف على الشركات العالمية".

وكانت الدورة الأولى لمعرض أربيل الدولي قد افتتحت عام ٢٠٠٥، وتم حتى الآن افتتاح سبع دورات للمعرض، وشهد كذلك افتتاح عشرات المعارض التخصصية المتنوعة.

وقد حضر مراسيم افتتاح المعرض، رئيس حكومة اقليم كردستان برهم احمد صالح، وعدد من وزراء الاقليم، ووزيرا شؤون الاقتصاد والتجارة البريطاني والجيكي، ومئات التجار واصحاب الشركات الأجنبية والمحلية، على ارض معرض اربيل الدولي.

وكانت لمؤسسة المدى المشاركة المتميزة في هذا المعرض الدولي وذلك بفتح جناح خاص لعرض الكتب للمرة الأولى.

يذكر أن شركة معرض أربيل الدولي تأسست بقرار من حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠٠٥، كمؤسسة اقتصادية وإعلامية غير ربحية، يديرها مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء وتحظى بدعم ورعاية حكومة الإقليم، كما أصبحت عضواً دائماً للاتحاد الدولي للمعارض (UFI) في العام ٢٠٠٨.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

البرنامج الحكومي الزراعي

ونحن في الربع الأخير من العام الحالي، ما الذي تحقق من البرنامج الحكومي الزراعي؟، سؤال يطرح نفسه في ظل التراجع الخطير وغير المسبوق للقطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

والمضحك المبكي أن دائرة الاستثمارات التابعة لوزارة الزراعة أعلنت للتو أنها بصدد عرض أكثر من ١٠ ملايين دونم للاستثمار الزراعي، ولا نعلم هل أن هذه الدائرة كانت تغط في سبات عميق كما هو حال كثير من المؤسسات الحكومية ولاسيما في القطاعات الإنتاجية المعوّل عليها في تنشيط وتفعيل عجلة الإنتاج في الاقتصاد العراقي، وهل استذكرت هذه الدائرة العتيدة ضرورة الاستثمار الزراعي وأهميته في الارتقاء بأداء هذا القطاع وتحقيق المردودات الاقتصادية المطلوبة، في وقت كان الأجدى بها أن تطرح ملايين من الدونمات الأخرى للاستثمار قبل هذا الوقت، حيث تمثل هذه الاستثمارات فرصة مواتية لتفعيل القطاع الخاص ومنحه الدور المستحق فضلاً عن المساهمة الفعالة لامتصاص البطالة في المشاريع التي تنجز خلال هذه الاستثمارات والانعكاسات الايجابية على حركة الأسواق المحلية والمنافسة مع البضائع والسلع المستوردة سعياً للقضاء على ظاهرة الإغراق السلعي ودعم وحماية المنتج المحلي.

ومن هنا نرى أن الاستثمارات الزراعية تحمل أكثر من بعد اقتصادي، حيث كان يفترض أن تنطلق قبل هذا الوقت المتأخر جداً، وهذا ما يؤكد بشكل واضح الغياب التام للبرنامج الحكومي الاقتصادي عامة والزراعي على وجه الخصوص، حيث لم يشمل البرنامج الحكومي الزراعي أية ملامح بارزة سوى المبادرة الزراعية لرئيس الوزراء والتي شابتها الكثير من التعثرات ولم تحقق أهدافها المرسومة لأن عملية الإقراض اكتنفها الكثير من الإخفاقات وهي بحاجة إلى إعادة تقييم أولاً من ثم وضع آليات جديدة.

ولأن القطاع الزراعي يعد أحد أهم القطاعات الإنتاجية، وعلى الرغم من الوعود التي قطعتها الحكومة في هذا الاتجاه ذهبت أدراج الرياح مع نهاية العام الحالي ٢٠١١، فأنها مطالبة بوضع برنامج حكومي للنهوض بالقطاع الزراعي، ونقترح في هذا الاتجاه تشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة احد نواب رئيس الوزراء تضم في عضويتها كلاً من وزراء الزراعة والموارد المائية والتخطيط والمالية وعددا من المستشارين والأكاديميين والخبراء لوضع خطة تشمل محورين؛ الأول يتحرك خلال العام المقبل ٢٠١٢ والثاني يتحرك بسقف متوسط او بعيد المدى، يحدد المشاكل الحقيقية ويقترح الحلول على ان تحظى هذه اللجنة بدعم برلماني حتى وان اقتضى الأمر دعما ماليا أو تشريعيا، ذلك أن القطاع الزراعي يعد محركاً أساسياً لقطاعات اقتصادية أخرى.

ونرى أيضاً في هذا الاتجاه تفعيل الخطط والبرامج التي أعلنت عنها وزارة الزراعة في أكثر من مناسبة والتي قد تصطدم بعقبات مالية وقانونية وسياسية، والسعي الجاد لعدم التأخر مستقبلاً بالاستثمارات الزراعية.

مراقبون: ارتفاع نسبة نمو قطاع العقارات بنسبة ١٠٠%

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

اختلف نواب واقتصاديون على نسبة النمو الاقتصادي الذي تشهده القطاعات، فمنهم من رأى قطاع العقارات يشكل نسبة (١٠٠٪) ومن ثم التجاري يشكل نسبة (٦٠٪) والصناعي (٤٠٪).

وأشاروا في أحاديث (للوكالة الإخبارية للأنباء) الثلاثاء إلى انه و بالرغم من تدهور نمو القطاعات إلا إن القطاع العقاري مازال يشكل نسبة عالية من الحركة الاقتصادية حيث أصبح بالمرتبة الأولى ويليه التجاري بشقيه الملابس والمواد الغذائية.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عامر الفايز ان قطاع العقارات من أكثر القطاعات نمواً والذي يشكل نسبة(١٠٠٪) ومن ثم القطاع التجاري الذي يشكل نسبة نمو(٦٠٪).

وأضاف الفايز أن نمو القطاعات متفاوت حسب حاجة السوق المحلية وحاجة المواطن فنراه مرتفعاً ومنخفضاً حسب الطلب والعرض وحسب ما يدرهُ هذا القطاع ولو أردنا ترتيب القطاعات حسب درجة النمو الاقتصادي لكل منها نرى أن قطاع العقارات يشكل نسبة (١٠٠٪) من حيث الأكثر إقبالاً والأكثر فاعلية ومن ثم قطاع التجارة والذي يصنف الملابس الجاهزة والمواد الغذائية والذي يشكل نسبة نمو(٦٠٪)، معللاً انخفاض القطاع الصناعي بسبب عدم وجود المواد الأولية والأيدي الفنية التي يحتاجها، بالإضافة إلى المواد المستوردة المعفية من الضرائب والرسوم الكمركية التي جعلت أسعار البضائع المستوردة اقل من المحلية وهذا عكس ما معتمد في الميزان التجاري الذي من المفترض أن يكون المحلي ارخص من المستورد لذلك شكل القطاع الصناعي نسبة(٤٠٪) من النمو الاقتصادي.

وتابع الفايز: أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تراجعاً بعد ٢٠٠٣ وخصوصاً الثروة الحيوانية التي باتت تنعدم يوماً بعد يوم وذلك بسبب دخول المواد الغذائية مثل الدجاج والفاكهة المستوردة التي جعلت أكثر المزارعين يتوجهون إلى أعمال غير الزراعة وهذه خسارة اقتصادية حيث بدأت تتحول كثير من الأراضي الزراعية إلى قطع سكنية غير صالحة للزراعة.

من جانبه قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عبد الحسين العبطان إن قطاع الكهرباء من اكثر القطاعات تدهوراً في العراق ويليه الزراعي ومن ثم الصناعي وبعدها الاعمار والإسكان بالنسبة الى النمو السكاني.

وأوضح العبطان أن القطاع الخدمي يقسم إلى (كهرباء، وإسكان، وبلديات)، معتبراً قطاع الكهرباء من الصعب قياس النمو الاقتصادي له بسبب ما يستهلكه المواطن يومياً حيث تصل حاجة العراق إلى (١٢) الف ميغاواط والآن ينتج (٤) الآف ميغاواط.

الزراعة تعرض ١٠ ملايين دونم للاستثمار الخاص

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وضعت وزارة الزراعة خطة استثمارية لعرض ١٠ ملايين دونم زراعي للاستثمار الخاص.

وقال مدير عام الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية صباح درع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارته انتهت من وضع خطة استثمارية لعرض ١٠ ملايين دونم زراعي للاستثمار الخاص ضمن خطتها لعام ٢٠١٢ وشملت جميع المحافظات. وأضاف أن "الوزارة قررت تقديم القروض للمستثمرين الراغبين بتنفيذ مشاريع استثمارية ضمن الأراضي الزراعية المخصصة للاستثمار لتطوير بنية المشاريع الزراعية في البلاد".

وأشار إلى أن الوزارة تتبع خططاً عالية المستوى للنهوض بالواقع الزراعي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية من خلال تفعيل القروض وتطوير مشاريع الاستثمار.

وأنجزت الوزارة خارطتها الاستثمارية لعام ٢٠١١ والتي بلغت أكثر من ٩٠٠ مليار دينار عراقي لتنفيذ ٢٩ مشروعا استثماريا بلغت نسبة انجازه ٤١٪". ووصل عدد المشاريع الاستثمارية ضمن المبادرة الزراعية نحو ١٩ مشروعاً وصلت نسبة الانجاز فيها إلى ٦٥٪ بقيمة ٣٧ مليار دينار. وقررت وزارة الزراعة تحويل أربع شركات ممولة ذاتياً إلى هيئات ممولة من موازنة الوزارة المركزية بهدف تنشيط المشاريع الزراعية في البلاد.

وبدأت الحكومة بإعادة هيكلة ١٨٠ شركة عامة من بينها شركات زراعية لتدخل مجال السوق العالمي من خلال تنفيذ خارطة طريق استثمارية تستمر حتى عام ٢٠١٥.

يشار إلى أن وزارة المالية حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" الإنتاج المحلي (الزراعي-الصناعي)، بعدما تراجع عمل الشركات والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

وتنتظر وزارة الزراعة إقرار قانونها في مجلس النواب لدعم مشاريعها الزراعية وتنظيم خططها السنوية.

وتؤكد تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية. في غضون ذلك دعا الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي الشركات الهولندية الى الدخول في مجال الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني في البلاد، حيث قدم نسخة من الخارطة الاستثمارية الزراعية التي أنجزتها الوزارة مؤخرا والتي تتضمن معلومات كاملة عن الاستثمار الزراعي.

وبحث الجميلي مع القائم بأعمال السفارة الهولندية في بغداد لاوس تومرس سبل تطوير التعاون المشترك بين البلدين.

مصادر برلمانية: تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتنفيذ المراحل الأولى لميناء الفاو

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اتفقت لجنة الخدمات النيابية مع وزارتي المالية النقل على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتنفيذ المراحل الأولى لميناء الفاو الكبير. وقال النائب أحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "لجنة الخدمات النيابية اتفقت في اجتماع طارئ مع وزارة المالية ووزارة النقل على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتنفيذ المراحل الأولى لإنشاء ميناء الفاو الكبير".

وأضاف أنه "تم تخصيص ١٤٠ مليون دولار لشراء ونصب كواسر الأمواج والمتبقي من المبلغ لشراء حفارتين كبيرتين لشق مجرى المياه من خور عبد الله إلى منطقة الفاو بطول ١٨ كيلو متراً والقيام بأعمال الصيانة وتأهيل ارض الميناء".

وأشار إلى أن "الشركات الايطالية ستمنح العراق التصاميم الأولية لإنشاء الميناء في منتصف العام المقبل وستقوم باستكمالها بشكل نهائي في نهاية العام المقبل".

احد موانئ البصرة

وكانت وزارة النقل العراقية قد أعلنت أنها ستبدأ بأعمال المسح البحري لميناء الفاو الكبير خلال الأيام القليلة المقبلة.

ويتوقع أن يحتوي ميناء الفاو على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠م ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠م فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢ وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو.

ويقول العراق إن الميناء سيغير خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق.

ولم يشرع العراق بتنفيذ مشروع الميناء رغم أنه وضع حجر الأساس في نيسان عام ٢٠١٠ أي قبل عام من إعلان الكويت عن البدء ببناء ميناء مبارك المثير للجدل بين الجانبين. وتتخوف بغداد من أن يؤثر ميناء مبارك الكويتي على مشروعها والموانئ العراقية الأخرى في الخليج العربي، ولم تعلن عن موقفها الرسمي من الميناء الكويتي بعد رغم أنها أوفدت لجنة فنية إلى الكويت الشهر الماضي

في غضون ذلك طالبت عضوة مجلس النواب النائبة عالية نصيف وزارة النقل بعدم إحالة مشروع ميناء الفاو الكبير إلى مستثمر جديد لتلافي إضاعة المزيد من الوقت على إعداد خرائط وتصاميم جديدة.

وقالت نصيف في بيان لها بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن المبادرات الفردية من المستثمرين العراقيين تستحق الثناء والتقدير، ولكن عامل الوقت ربما لن يكون في صالحنا في لدى إحالة المشروع لمستثمرين جدد.

وأضافت نصيف إن الشركة الإيطالية التي أحيل إليها مشروع ميناء الفاو الكبير قد وضعت الخرائط والتصاميم للمشروع، وأية محاولة لإحالته لمستثمر آخر ستتسبب في عرقلة المشروع في وقت تتسابق فيه الكويت مع الزمن لإنجاز ميناء مبارك.